**المحاضرة السابعة**

**التركيب الاقتصادي والاجتماعي للسكان**

يعتبر التركيب الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع سكاني من الأسس الهامة التي تنبني عليها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا، ومن هنا كان لابد من معرفة عدد السكان النشطين، أي أولائك الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 – 64 سنة)، وهؤلاء السكان هم الذين يشكلون القوى العاملة في المجتمع، أما السكان النشطين فعلا فهم الذين يسهمون بصورة فعلية في الإنتاج الاقتصادي أي إنتاج السلع والخدمات على اختلاف أنواعها.

إن تعريف السكان النشطين هو تعريف عالمي خاصة وأن العديد من دول العالم قد اتخذت من تعريف الأمم المتحدة قاعدة سياسية لها في تعريف السكان النشطين.

وعلى أية حال فإن هذا التعريف يبقى مطاطا أو نسبيا، وهو يتوقف إلى حد كبير على مدى احترام كل دولة لحقوق الطفل، لأن جل القوانين الدولية والهيئات غير الحكومية وخاصة منظمة اليونيسيف تعمل جاهدة من أجل منع تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشر، غير أن تشغيل الأطفال أصبح ظاهرة عالمية في كثير من الدول بسبب الصراعات السياسية أو الحروب الأهلية والفقر المدقع بسبب التخلف الاقتصادي، ويتجلى هذا خاصة بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

أما السكان النشيطين فعلا فيمكن الحصول عليهم بإضافة الذين يعملون بين ( 6 – 14 سنة) إلى الذين يعملون والذين لا يعملون فنحصل عندئذ على السكان النشيطين بالفعل.

ويمكن استخراج معدل النشاط الخام، وهذا المعدل في حقيقته، يوضح العلاقة الكائنة بين عدد السكان الكلي والسكان الذين تقع على كاهلهم مهمة العمل في المجتمع، ومثالنا على ذلك الوطن العربي حيث تراوحت معدلات النشاط الإجمالية بين %30 – 25، بل أكثر من هذا المعدل بالنسبة للبلدان العربية البترولية في الوقت الذي ينخفض فيه هذا المعدل إلى %10 بالنسبة للنساء العاملات.

 القوى العاملة

معدل النشاط الخام = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  100 x

 عدد السكان الكلي

**سوق العمل :** تتوقف سوق العمل أو فرص العمل التي يمكن أن تتوفر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذه الظروف تتأثر إلى حد كبير بالسلم والحرب والاستقرار السياسي والمخططات التنموية المنتهجة، وهذه الشروط تختلف من دولة أخرى فالازدهار الصناعي والاستقرار السياسي في الدول المتقدمة أدى إلى وفرة سوق العمل، وبالتالي أدى ذلك إلى استقطاب اليد العاملة من دول أخرى.

**البطالة :** يمكن تعريف البطالة على أنها تلك الفترة التي يقضيها العامل أو القادرون عن العمل (والذين يدخلون ضمن القوى العاملة) بدون عمل، وهنا لابد من التفريق بين البطالة ونقص العمالة، فهذه الأخيرة تعني نقص أيام العمل أو ساعاته أو نقص وسائل العمل، مما يحول دون العمل بكفاءة.

ففي إيطاليا مثلا لا يعمل العمال المؤقتين أكثر من 161 يوما في السنة، في حين يعمل العمال الدائمين طول السنة.

وفي الهند مثلا يقوم بالإنتاج الزراعي %65 من جملة القادرين عن العمل في الأرياف.

أما بالنسبة لنقص العمالة في المجال الصناعي فله معنى آخر، ويظهر ذلك جليا في المصانع التي تعاني من أزمة مالية أو كساد في منتجاتها بسبب عدم وجود أسواق داخلية أو خارجية، وبالتالي يلجأ المشرفون إلى تخفيض ساعات العمل حفاظا على عدد العمال.

بعد هذا العرض الوفي للتركيب الاقتصادي والاجتماعي للسكان فلابد من التطرق إلى مجال النشاط الاقتصادي.

**توزيع السكان النشطين حسب القطاعات في العالمين النامي والصناعي :**

يقصد بتوزيع السكان النشطين حسب القطاعات هو توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة الواحدة أو على مستوى العالم، ويأتي في مقدمة النشاطات أو القطاعات القطاع الزراعي.

**القطاع الأول :** الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية : إن الحاجة الملحة إلى الطعام والمستوى الأدنى من كفاءة الإنتاج الزراعي في بلدان الدخل المنخفض المعنية بالزراعة يتطلب القسم الأكبر من القوى العاملة وموارد الأرض في المراحل الأولى تتراوح نسبة العاملين في الزراعة بين %80 – 60 من مجموع السكان، ويزيد الدخل القومي أو الوطني[[1]](#footnote-2)(1) من الزراعة عن %50.

والواقع فإن نسبة الأجراء تنخفض في هذا القطاع كلما زاد عدد العاملين من أفراد الأسرة، وهذا ينطبق تماما على دول قارة إفريقيا والشرق الأوسط واليابان وألمانيا وفرنسا، ففي العالم الصناعي كان عدد السكان العاملين في القطاع الصناعي في زيادة مضطردة حتى سنة 1930 م، ثم شرعت في الانخفاض بسبب تعدد المهن والخدمات ودخول المكننة أو التكنولوجيا في خدمة الأرض والإنتاج الزراعي، فأدى إلى تقليص اليد العاملة في الزراعة، ولو تمعنا لوجدنا أن الدول المتقدمة أو العالم الصناعي تختلف فيها نسبة العاملين في الزراعة من دولة إلى أخرى، ففي كندا مثلا نجد %3,0 فقط من جملة القوى العالمة يعملون في الزراعة و%2,1 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتصل إلى %3,8 في إيطاليا من جملة القوى العاملة، وفي فرنسا %3,6 وفي ألمانيا %1,5 وبريطانيا %1,4 وروسيا %21، وهذه النسب الصغيرة العاملة في الزراعة بالنسبة للعامل المتقدم لا تعني إطلاقا ضعف الإنتاج الزراعي بقدر ما تعكس التطور التكنولوجي في الإنتاج الزراعي،

ومع ذلك فقد انتهجت بعض الدول كالجزائر مثلا سياسة التنمية الريفية وذلك بمنح قروض للمزارعين في الريف بهدف إنشاء مشاريع جوارية، حتى وإن كان الرأسمال المقروض صغيرا بالنسبة للعامل الواحد، فإن الرأسمال الوطني المستعمل في هذا القطاع كبير جدا، والهدف الأسمى من وراء هذه السياسة التنموية هو تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع القطاع الزراعي ليكون في المستطاع تحقيق الأمن الغذائي، لأنه لا خير في شعب يأكل من وراء البحر كما قال أحد الزعماء.

**القطاع الثاني :** أو النشاط الثاني وهو الصناعات الاستخراجية والتحويلية والإنشائية،

النشاط الصناعي أخذ يتسع منذ بداية الثورة الصناعية، وأخذ يستقطب إليه نسبة معتبرة من عدد العمال على مستوى كل دولة أوروبية، ففي سويسرا مثلا %45 من جملة العاملين يعملون في النشاط الصناعي، وفي بريطانيا نجد %35,7 من جملة العاملين يعملون في الصناعة أيضا، و%39,7 بألمانيا و%34,5 بإيطاليا و%25,6 بالولايات المتحدة الأمريكية و%56 بروسيا، وهذه النسب تعكس ما في ذلك شك سيطرة هذا النشاط على القوى العاملة.

وفي هذا السياق تحاول الكثير من دول العالم الثالث الدخول في المجال الصناعي بهدف الرفع من قدرتها الاقتصادية وتحسين مستواها المعيشي، وذلك بالقروض والاستعانة بالخبرة الأجنبية أو الشراكة في كثير من الأحيان، غير أن هذه الدول غالبا ما تصطدم بمجموعة من العوائق منها الشروط التعجيزية التي تضعها الدول المصنعة، كالمديونية التي أثقلت كاهل الكثير من الدول النامية، وخير دليل على ذلك بعض الدول التي سعت إلى تكوين صناعة نووية للأغراض السلمية، ومع ذلك فقد وقفت ضدها الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، لأن هذه الأخيرة تريد إبقاء العالم على ما هو عليه، فالغنيّ يزداد غنى والفقير يزداد فقرا.

لأن التصنيع يرفع عن الدخل الوطني ويؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك، كما يؤدي بالتدريج إلى الاستغناء عن الواردات الخارجية والاعتماد على المصادر المحلية، وهو ما لا تقبله الدول الصناعية التي تجعل من دول العالم النامي سوقا استهلاكية لا غير، فالجزائر مثلا استطاعت أن تقوم بثورة صناعية وأصبح عدد كبير من العمال في الصناعة بلغ %42,3 من مجموع العمال (سنة 1988 م)، ثم تراجعت خلال السنوات الأخيرة، لأن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر كان له أثر بالغ الأهمية.

**قطاع الخدمات** : يشكل قطاع الخدمات هو الآخر أهمية قصوى من حيث تشغيله لعدد كبير من العمال في كل دولة من دول العالم، بالإضافة إلى كونه أكثر تعقيدا من النوعين السابقين لكون أرقامه تحتاج إلى نوع من الدقة والحذر، وهو يضم جميع أنواع الخدمات التي لا تنتج سلعا مادية، وقد أشرنا إلى فروعها.

في تصنيفات القطاعات الكبرى للنشاط ، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المقام الأول من حيث عدد العاملين في هذا القطاع بنسبة %72,3، وتأتي ألمانيا في المرتبة الثانية بنسبة %58,8 واليابان في المرتبة الثالثة بنسبة %56,8 وفرنسا بنسبة %64,3 وإيطاليا بنسبة %61,7 من جملة عدد العاملين وكندا بنسبة %62,0، بينما لا يعمل في روسيا بهذا القطاع سوى %23,0 من جملة عدد العمال.

أما بالنسبة للبلدان النامية فيحتل هذا القطاع أيضا مكانة مرموقة، ففي الجزائر مثلا يشكل العاملون بهذا القطاع %43,8 من جملة عدد العاملين، وفي البرازيل يعمل بهذا القطاع %57,5، وفي الهند يعمل بهذا القطاع %39,5، وفي إيران يعل بهذا القطاع %48,0 وفي المغرب يعمل بهذا القطاع %54,4، أما بالنسبة للصين فيعمل بهذا القطاع %13,8، بينما يعمل بمصر %55,5 من جملة عدد العاملين.

**المحاضرة الثامنة**

**5 – التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم :**

يختلف التوزيع الجغرافي في أغلب دول العالم من إقليم إلى آخر ومن نقطة إلى أخرى بسبب التباينات بين المناطق، فبينما نجد بعض مناطق التركز السكاني كبعض المدن التي تتميز بمحدودية رقعتها الجغرافية، بالمقابل نجد صحاري وجبال شاسعة المساحة خالية تماما من السكان، علاوة على أن توزيعهم غير منتظم الذي يتميز بالتعقيد رغم ملوكهم بالثبات النسبي في كثير من بقاع الأرض إلى أنها دائمة التغيير، ومما لا شك فيه فإنها ستعرف تغييرا ملموسا، إن الدليل الذي يعتبر نموذجا عالميا هو أن أكثر من نصف سكان المعمورة (سكان جنوب شرق آسيا) يعيشون على مساحة لا تتجاوز %10 من مساحة الأرض، زيادة على كون 1/5 سكان العالم (سكان أوروبا بما في ذلك روسيا الأوروبية) يعيشون فوق مساحة لا تتجاوز %5 من مساحة المعمورة، وهي الصورة التي تعكس عدم التناسب بين عدد السكان والمساحة التي يشغلونها.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الكرة الأرضية إلى قسمين، قسم معمور وقسم غير معمور، ويسعى الإنسان دوما خاصة في ظل عدد السكان المتزايد إلى احتلال المزيد من المناطق غير المعمورة واستغلالها زراعيا عن طريق استصلاح الأراضي الصحراوية وتجفيف البحيرات وغيرها، وتقدر الأراضي المعمورة بـ %30 فقط من مساحة اليابس وهي نسبة قليلة.

**- التوزيع الجغرافي لسكان العالم :**

يمكن تقسيم مناطق التوزيع الجغرافي في العالم إلى ثلاث مناطق أو نطاقات.

1 – مناطق التركز السكاني الرئيسي.

2 – مناطق التركز السكاني الثانوي.

3 – مناطق غير معمورة (خالية من السكان تقريبا).

**1 – آسيا :** أو ما تسمى عند المهتمين بعلم المناخ بآسيا الموسمية أي تلك المناطق التي تسقط بها الأمطار صيفا وتتميز بالتركز السكاني العالي أو الرئيسي، وهي تضم الصين، اليابان، كوريا، الهند الصينية، تايلاند، بورما، ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، سيلان وشبه جزيرة الهند، وأكثر المناطق كثافة سكانية اليابان وشرق الصين، ونطاق ضيق شمال فيتنام وشمال الهند وسهول الكنج وبنقلاديش وجزيرة جاوة، ويضم هذا الإقليم أكثر من نصف سكان العالم ويشتغل أكثر من %60 من سكانه بالزراعة، ويضم نطاق آسيا الموسمية 2094 مليون نسمة (في منتصف عام 1975 م) أو %52,8 من سكان العالم، يشغلون رقعة جغرافية تبلغ مساحتها %19,4 مليون كم2 أو %14,3 من مساحة العالم.

وعلى أية حال فإن سكان هذا النطاق يتمركزون في السهول الساحلية والأنهار مثل اليانكستي، الهوانكهو، الكيانغ، الكنج، الميكونك، الإيراوادي، وتبلغ كثافة السكان في هذه المجتمعات الزراعية أكثر من (2000 نسمة/كم2)، ويعود السبب في ارتفاع الكثافة بهذه المناطق إلى الخصوبة السكانية المرتفعة وإلى نمط الزراعة السائدة الذي يعتمد على زراعة الأرز بعدد ثلاث مرات في السنة، مما يجعل هذا المحصول كافيا لسد الأفواه الجائعة، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني الغزير بهذه المناطق، وإلى كميات المياه الكافية، وهي الصفة تميز هذه المناطق عن غيرها.

**2 – النطاق الأوروبي :** يأتي هذا النطاق في المرتبة الثانية بتعداد سكاني قدره 517 مليون نسمة (حسب عام 1975 م) أو بنسبة قدرها %13 من سكان العالم وبمساحة قدرها 7,8 مليون كلم2، أو بنسبة قدرها %5,8 من مساحة الأرض، وهو عبارة عن مثلث يمثل أحد أضلاعه خطا يمتد من اسكتلندا إلى جبل طارق، والضلعان الآخران يلتقيان في شرق أوروبا، ويشمل هذا المثلث الدول الأوروبية بكاملها بما في ذلك روسيا والدول المستقلة الواقعة في النطاق الأوروبي، والسبب في ارتفاع الكثافة يعود إلى التركز الصناعي في غرب أوروبا وشرقها.

**3 – النطاق الأمريكي :** ويشغل هذا النطاق المنطقة الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أصغر مساحة مقارنة بالنطاقين السابقين وأقل كثافة يشغل هذه المجمعات العمرانية الضخمة %4 من سكان العالم بتعداد قوامه 160 مليون نسمة (عام 1975 م)، ويأخذ هذا النطاق هو الآخر شكل مثلث أحد رؤوسه في بلتيمور جنوبا والرأس الآخر في بوسطن شمالا، في حين يقع الرأس الثالث إلى الشمال الغربي من مدينة شيكاغو، وهذا النطاق يعد أكثر صناعة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك منطقة رابعة وهي دالتا النيل بمصر، حيث ترتفع بها كثافة السكان وأغلبهم يعمل بالزراعة.

**4 – نطاق التركز السكاني الثانوي** : ويضم هذا النطاق مجموعة من المناطق تنتمي إلى عدة قارات وهي : جنوب شرق أستراليا والساحل الغربي لإفريقيا وجنوب شرق أمريكا الجنوبية، والتجمعات السكانية بأمريكا الوسطى (فوق المرتفعات وسحل المحيط الهادي والساحل الجنوبية والسهول الوسطى بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى السهول الساحلية ومنابع البترول بالوطن العربي، وشرق إفريقيا وبعض النويات المتفرقة بأمريكا الجنوبية (في البرازيل والأرجنتين والشيلي).

والخلاصة فإن معظم سكان العالم يتمركزون في المناطق الهامشية للقارات، أي أن ثلاث أرباع ¾ سكان المعمورة يعيشون بالمناطق الساحلية أو بالمناطق الداخلية القريبة من السواحل، أي تلك التي لا تتجاوز 500 كلم عن السواحل، ومعنى هذا أن سكان العالم تجمعهم السواحل وتفرقهم المناطق القارية.

**أقاليم الكثافة السكانية** : يمكن الوقوف عند الأقاليم الآتية :

**1 – إقليم الكثافة الشديدة الارتفاع :** وفيه تزيد الكثافة عن 100 نسمة/كم2، ويتلخص في جنوب شرق آسيا خاصة اليابان وشرق الصين والهند وبنغلاديش وفيتنام والبحرين ولبنان ودول آسيوية أخرى، كما تظهر هذه الكثافة أيضا في دول غرب أوروبا، مثل بريطانيا وهولندا وبلجيكا والدانمرك وألمانيا وسويسرا وإيطاليا، كما تظهر في شرق أوروبا خاصة في التشيك وسلوفاكيا والمجر وبولندا، وعموما فإن هذه الكثافة ترتبط بالمناطق الصناعية التي تعتمد على مناجم الفحم، كما تظهر هذه الكثافة أيضا بإفريقيا خاصة بدلتا النيل ورواندا وبوروندي ودول إفريقية أخرى، أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فيظهر هذا النوع من الكثافة في هايتي وجمايكا والسلفادور وبورتوريكو.

والخلاصة فإن دول العالم الثالث والتي تنطوي تحت هذا النوع من الكثافة تتميز بالنشاط الزراعي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل (القومي) الوطني.

**2 – إقليم الكثافة المرتفعة :** وفيه تتراوح الكثافة ما بين 50 – 100 ن/كم2 كبعض الأجزاء من الصين بآسيا ونيجيريا بأفريقيا، وبعض الدول بغرب أوروبا كفرنسا وإسبانيا والبرتغال، كما تضم معظم دول شرق أوروبا وجنوبها الشرقي، كالنمسا وروسيا ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا واليونان وألبانيا، والملاحظ فإن هذه الدول قد تطورت هي الأخرى صناعيا، إلا أن النشاط الزراعي مازال يلعب دورا رئيسا في هذه الدول.

**3 – إقليم الكثافة المتوسطة** : وفيه تتراوح ما بين 25 – 50 نسمة/كم2، ويشمل هذا الإقليم بعض الدول التي تنتمي إلى قارة أوروبا كإرلندا وروسيا الأوروبية، أما في آسيا فيشمل كل من بورما وكمبوديا وسوريا واليمن وأفغانستان، أما بالنسبة لقارة إفريقيا فيضم كل من المغرب وتونس وغانا ومصر وأوغندا والمالاوي، أما بالنسبة لأمريكا الوسطى فيشمل كل من كوستاريكا والهندراس والمكسيك، وخلاصة القول فإن الدول التي تنتمي إلى قارات العالم النامي تعيش معظم سكانها على النشاط الزراعي.

**4 – إقليم الكثافة المنخفضة :** وتتراوح الكثافة السكانية بهذا الإقليم ما بين 10 – 25 نسمة/كم2، وتشتمل بعض الدول المنتمية إلى شمال أوروبا كالدول الاسكندينافية والتي تتميز ببرودتها الشديدة، حيث تقتصر الحياة بها على بعض المناطق الجنوبية والساحلية، حيث التركز الصناعي والتعديني، كما تضم بعض الدول الآسيوية كاللاووس وإيران، كما تضم بعض الدول الإفريقية الواقعة في القسم الشرقي والجنوبي، وكذلك القسم الغربي، كما تضم بعض الدول من إفريقيا الوسطى كالكونغو الديمقراطية، وعلى أي حال فإن الكثير من المناطق بإفريقيا تتميز بكونها مناطق طرد بشري كالصحاري والغابات الاستوائية أو بعض المناطق الأخرى، حيث تمارس الزراعة البدائية أو الجمع والالتقاط من قبل القبائل البدائية التي مازالت تعيش في العصر الحجري.

كما تضم هذه الكثافة الجبال الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول من أمريكا الوسطى، وبعض الدول من أمريكا الجنوبية مثل البيرو وفنزويلا وكولومبيا والأكوادور والأرغواي والشيلي والبرازيل.

**5 – إقليم الكثافة الشديدة الانخفاض :** وهي تقل عن 10 أشخاص في الكلم2، وتشمل بقية دول العالم أو بعض جهاتها ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

**أ – المجموعة الأولى :** وهي تضم مجموعة من الدول تتميز بقساوة طبيعتها في الكثير من أجزائها، مما لا يسمح بالتواجد السكاني بتاتا كالمناطق القطبية التي تتميز بالبرودة الشديدة ومثالنا على ذلك روسيا الآسيوية (3,5 نسمة/كم2) وأيسلندا وكرينلند، وكذلك القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيا)، والكثير من المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية بالسعودية وبعض المناطق من الصحراء الكبرى بالجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والصومال وجزء كبير من السودان، وجنوب غرب إفريقيا وتشاد والنيجر وجيبوتي.

**ب – المجموعة الثانية :** وتشمل الدول الشاسعة المساحة والتي تعاني من نقص ملموس في الكثافة السكانية كدولة كندا التي فتحت أبوابها للهجرة بهدف تعمير الكثير من أجزائها باستثناء الجزء الشمالي الذي يتميز بالبرودة الشديدة والذي تسكنه قبائل الإسكيمو، كما تشمل معظم دول أمريكا الجنوبية التي فتحت أبوابها للاستثمار الأجنبي كالأرجنتين وبوليفيا والبراغواي، وكذلك أستراليا، وهذه الدول قابلة للزيادة السكانية لو أنها فتحت أبوابها للهجرة، وتتميز هذه الدول بمنتجاتها الزراعية والحيوانية الهائلة. وعموما فقد بلغ متوسط الكثافة العالمي 48.2 ن/كم2 في منتصف 2006 ( أنظر الشكل رقم 14 ). بعد تقسيم العالم إلى أقاليم حسب خفة وحدة الكثافة السكانية لاشك بأن هناك عوامل أثرت بشكل أو بآخر في توزيع السكان وكثافتهم.

**المحاضرة التاسعة**

**- العوامل المؤثرة في توزيع السكان عالميا :**

تتجلى قدرة الإنسان في التأثير على البيئة من خلال ما يقوم به من أعمال تنموية جراء صراعه الدائم مع الطبيعة، وبقدر سيطرته على البيئة المحلية وتسخيرها لصالحه بقدر ما تقاس درجة حضارته وتحدياته، غير أن الإنسان بطبعه وسلوكه يؤثر على البيئة ويتأثر بها من خلال تسعير وسائله المادية وتكييفها مع الظروف المحلية للبيئة التي يعيش فيها، فالإنسان يبني مسكنه بمواد محلية من البيئة التي يعيش فيها، ويجعل سقفه وفقا لما تقتضيه الظروف المناخية المحلية، ويتبع نمطا معينا في الأكل انطلاقا من الإمكانيات الطبيعية التي توفرها البيئة المحلية وهكذا دواليك، وعلى العموم يتأثر السكان من توزيعهم وكثافتهم على سطح الأرض بعدة عوامل وهي العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، ونمط هذا التوزيع ا هو إلا محصلة لهذه العوامل الثلاث، واختصارا يمكن تصنيف هذه العوامل حسب التسلسل التالي :

**أ – المناخ :** يؤكد الباحثون على أن للمناخ دور هام في توزيع السكان عبر أرجاء المعمورة: فانخفاض السكان في المناطق القطبية والصحراوية والاستوائية، ويعود بالدرجة الأولى إلى عدم صلاحية مناخ هذه الجهات، وللدلالة على أهمية المناخ في توزيع السكان على نصف مساحة اليابس لا تزيد فيها كثافة السكان على شخص واحد في كل 2,5 كم2، بسبب البرودة الشديدة وتبين بعض الدراسات بأن 16,4 مليون/كلم2 من سطح الكرة الأرضية لا تصلح للزراعة بسبب شدة برودتها، وأن هناك 38,4 كلم2 لا يمكن زراعتها بسبب جفافها، وتعد الأقاليم الباردة أقاليم طرد للسكان كالأطراف الشمالية من الكرة الأرضية والقارة القطبية الجنوبية الخالية من السكان، إن الحياة في العروض الشمالية صعبة للغاية بسبب عدم وجود حياة نباتية وبالتالي قلة الفيتامينات، مما جعل قبائل الإسكيمو لا يتكاثرون بسرعة بسبب قلة الخصوبة والنسل.

**2 – التضاريس :** تلعب التضاريس دورا هاما في كثافة السكان، حيث تبدو العلاقة عكسية بين الارتفاع والكثافة السكانية، فقد بينت الدراسات بأن 9/10 من سكان العالم يعيشون على منسوب 400 م فوق مستوى سطح البحر، كما أظهرت دراسة أخرى بأن %56 من سكان العالم يعيشون بين مستوى سطح البحر و200 م فوق هذا المستوى، حيث يشكل هذا الارتفاع نحو %27,8 من مساحة اليابس، وتبلغ كثافة السكان عند هذا المنسوب المنخفض ضعف مستوى الكثافة العالمية، علما بأن أربعة أخماس البشر يعيشون دون منسوب 500 م فوق مستوى سطح البحر وعلى مساحة قدرها %57 من مساحة اليابس.

**3 – التربة :** تلعب التربة دورا حاسما في الاختلافات التوزيعية للسكان، فالتربة الصالحة للزراعة تعمل على جذب السكان، أما التربة الصحراوية وتربة التندر[[2]](#footnote-3)(1) والتربة البودزولية[[3]](#footnote-4)(2) بإقليم الغابات الصنوبرية وتربة المناطق الاستوائية (اللانترايت[[4]](#footnote-5)(3)) والتربة الجبلية الفقيرة، كل هذه الأنواع من الترب أنها لا تصلح للإنبات، أما التربة البركانية والفيضية فيه ترب صالحة للزراعة، ورغم خطورة التربة البركانية بالجبال والتلال، إلا أنها تغص بالسكان كما هو الحال باليابان وجاوة وصقلية وأمريكا الوسطى، وكذلك الشأن بالنسبة لتربة (اللويس) [[5]](#footnote-6)(4) في شمال ووسط الصين والتربة الطفيلية[[6]](#footnote-7)(5) ، في وسط أوروبا كل هذه الأنواع تعد تربا صالحة للزراعة، وبالتالي فهي جاذبة للأعداد هائلة من السكان، وقد لعبت التقنيات الحديثة دورا هاما في تحويل الكثير من الترب الفقيرة إلى ترب صالحة للزراعة كما هو الحال بالنسبة للبلدان المتقدمة.

**4 – المعادن ومصادر الطاقة :** تعد المعادن ومصادر الطاقة إحدى العناصر الأساسية في توزيع السكان، ولها آثار مباشرة في المنشآت العمرانية، حيث يؤدي استغلال المناجم في كثير من بقاع العالم على قيام تجمعات حضرية، ولكنها تزول بنفاذ هذه المناجم في كثير من الحالات مثل مدينتا الذهب في جنوب غرب أستراليا (كول كاردي) وكالكورلي.

ولكن قد تكون لمناطق التعدين ومصادر الطاقة وآثار غير مباشرة قد تؤدي إلى قيام تجمعات عمرانية دائمة مثل قيام الصناعة في أماكن الفحم الحجري، كما هو الحال في شمال غرب أوروبا، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية، وقد يكون المصادر الطاقة الأخرى كالبترول والغاز آثار مباشرة في قيام مدن بكل مقوماتها، كما هو الحال بالنسبة لمدينة حاسي مسعود بالجزائر خاصة إذا كان احتياطي هذا النوع من الطاقة كبير جدًّا، ولعل معادلة (المطر، الرز، السكان) في جنوب شرق آسيا تقابلها معادلة (الفحم، الصناعة، السكان) في شمال غرب أوروبا.

**ثانيا صنف العوامل الاقتصادية :** يلعب النشاط الاقتصادي دورا هامًّا في توزيع السكان وكثافتهم، وتتدرج هذه الأخيرة في الارتفاع بداية من حرفة الصيد إلى حرفة الرعي إلى النشاط الزراعي، لتبلغ الكثافة مداها في النشاط الصناعي.

**أ – مناطق الصيد (البري والبحري) :** تميز بيئة الصيد بكونها باردة جدا أو جافة جدا أو رطبة جدا، وبالتالي فإن الصائد هو بحاجة إلى منطقة فسيحة تمكن من البحث عن الصيد الوافر فضلا عن كون الغذاء غير مضمون في كثير من الحالات، وبالتالي فإن الكثافة السكانية هذه المناطق لا تزيد عن شخص واحد/كم2.

**ب – حرفة الرعي** : وتعد هي الأخرى قليلة الكثافة بسبب التنقل الدائم لهذه الجماعة من الرعاة بحثا عن الماء والكلأ وتتمركز هذه الحرفة في قارتي آسيا وإفريقيا في عروضها الوسطى أو على أطرافها (المناطق المدارية).

**جـ - النشاط الزراعي :** وتختلف كثافة السكان في البيئات الزراعية حسب أسلوب الزراعة المتبع، فالذين يمارسون الزراعة البدائية المتنقلة من غير حرث ولا تسميد تقل كثافتهم، أما الذين يمارسون الزراعة الواسعة (المزروعة قمحا لينا أو شعيرا) خاصة بالمناطق الواسعة كأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، فكثافة السكان بهذه المناطق متوسطة، أما الكثافة المرتفعة فتبدو جلية في المناطق التي تمارس فيها الزراعة الكثيفة (أي زراعة الخضر والأشجار المثمرة)، وعموما فقد تلعب الزراعة الحديثة التي تعتمد على الوسائل التكنولوجية دورا في تخفيض الكثافة السكانية/كم، لأنها لا تحتاج إلى يد عاملة كثيرة، ومثالنا على ذلك فإذا كان الكلغ الواحد من الرز يحتاج لإنتاجه من العمل إلا ثلاث ساعات ونصف بجنوب شرق آسيا، فإنه يحتاج إلى دقيقة ونصف لإنتاجه بولاية لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية.

**د – النشاط الصناعي :** لقد كان للنشاط الصناعي دور هام خاصة منذ بزوغ الثورة الصناعية في أوروبا، حيث أدت إلى تركز سكاني كبير خاصة في مناطق استغلال الفحم التي ترتب عنها قيام مراكز صناعية ضخمة، مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية، حيث وصلت إلى 1000 نسمة/كم2، وقد يحدث العكس تماما بالنسبة لبعض الدول كالصين والهند والبرازيل، حيث يستغل الفحم بطرق تقليدية، وبالتالي لم تنجح هذه الدول في إنشاء صناعات تحويلية تستقطب السكان وتسهم في رفع الكثافة السكانية، فحقول الفحم في جنوب البرازيل مثلا تنقل باتجاه الشمال وعلى بعد 1600 كلم بالقرب من المدن الكبرى ومناجم الحديد، كما لعبت بعض المعادن الثمينة دورا محوريا في رفع الكثافة السكانية كما هو الحال بالنسبة للصحراء الأسترالية التي نزح إليها 554,000 نسمة بين سنتي 1851 – 1860م في الوقت لم يكن فيه سكان أستراليا لا يتجاوز 405356 نسمة، ومعنى ذلك أن الهجرة فاقت عدد السكان الأصليين بسبب هذه المناجم، كما كان لاكتشاف الذهب والماس في جنوب إفريقيا بوتسوانا دورا رئيسيا في زيادة الكثافة السكانية.

**3 – طرق المواصلات :** تعتبر طرق المواصلات من العوامل البشرية الهامة والمؤثرة في توزيع السكان وكثافتهم، ويتجلى ذلك بشكل واضح في الأقاليم والمدن التي تشقها طرق المواصلات، حيث ساهمت وبشكل ملموس في امتداد العمران على طول طرق المواصلات، كما عملت على جلب الاستثمارات في الكثير من المناطق، وبالتالي زيادة الكثافة السكانية بسبب توافد العمال والتجار الناقلون للمنتجات الصناعية والزراعية وغيرها.

**العوامل التاريخية والاجتماعية :** هناك عوامل تاريخية واجتماعية تتحكم في الاستيطان البشري، هذا الأخير الذي يختلف من قارة لأخرى ومن بلد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر ضمن القطر الواحد، ولقد كان الاستيطان البشري الأول ببلاد ما بين النهرين والنيل ودلتاه والصين والشرق الأدنى عموما، وقد ارتبط هذا الاستيطان بمصادر المياه وخصوبة التربة فراحت الكثافة السكانية تزداد على مر الأيام.

**1 – عمر الاستيطان البشري :** بإجراء مقارنة بين العالم القديم (أوروبا) والعالم الجديد (أمريكا الشمالية وأستراليا) يتبين هذا الفرق، فمساحة أوروبا (عدا الاتحاد السوفيتي سابقا)، تبلغ 4,9 مليون كم2 يسكنها 473 مليون نسمة (1975 م) بكثافة قدرها 96 نسمة/كم2، تقابلها أمريكا الشمالية بمساحة قدرها 21,5 مليون كم2 بعدد من السكان قدره 237 مليون نسمة، وبكثافة قدرها 11 نسمة/كم2، أي أن سكان أمريكا يساوي تقريبا نصف سكان أوروبا، علما بأن الحضارتين مشابهتين من حيث التقدم الاقتصادي والتطور العلمي والنمط المعيشي، إلا أن الاختلاف في الكثافة السكانية يكمن في قدم عمر الاستيطان بأوروبا وحداثته بأمريكا الشمالية، وحتى في العالم القديم نفسه نلاحظ بأن هنا فوارق مردُّها إلى عمر الاستيطان، فعلى سبيل المثال لا الحصر ففي الهند الصينية مثلا وبالضبط في دلتا نهر توتكين تبلغ الكثافة السكانية حوالي 500 نسمة/كم2، بينما تبلغ 200 نسمة/كم2 في شرق دلتا الميكونك و70 نسمة/كم2 في دلتا نهر الايراوادي ببورفا، والسبب في هذا الفروق هو أن الاستيطان في نهر توتكين أقدم بكثير منه في الميكونك والايراوادي.

**2 – الجانب الديموغرافي** : وهذا العامل له دوره الفعال من خلال المواليد والوفيات، فإذا كانت هذه المعادلة هي الضامن لاستمرار الجنس البشري فإنها في الوقت نفسه لها أثرها على الكثافة السكانية، قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة خاصة بالعالم المتقدم بفعل ما حققه من تقدم ملحوظ في الميدان الصحي، حيث انخفضت المواليد والوفيات في نفس الوقت.

أما بالنسبة للعالم الثالث وخاصة إفريقيا فإن معدلات المواليد والوفيات مازالت مرتفعة بسبب تأخر الوضع الصحي، وبالتالي فإن الكثافة السكانية في تغير مستمر.

وللعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية دور هام في زيادة السكان، ففي الأقطار العربية مثلا وبحكم العادات ينظر إلى القبيلة نظرة احترام وتقدير من خلال عدد أفرادها، وقد كان لتعدد الزوجات أيضا وإنجاب عدد كبير من الأطفال دور مهم في زيادة الكثافة السكانية خاصة بالنسبة لبعض الدول التي تتميز بعدد قليل من السكان كبلدان الخليج العربي، وعموما فقد كان لقوانين الهجرة التي وضعتها بعض الدول المتقدمة دور سلبي في الكثافة السكانية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

**3 – الحروب :** تؤدي الحروب والمشكلات الحدودية وكذا الحروب الأهلية إلى نزوح السكان من مناطق الحرب إلى مناطق أخرى آمنة، وقم تعم الحرب فيتخطى السكان حدود دولة أخرى بحثا عن السلم والأمان، وبالتالي فإن الكثافة السكانية تنخفض بشكل محسوس في الأقاليم المهاجر منها، وتزداد بالمناطق الحدودية الآمنة، والأمثلة كثيرة ومتنوعة بالصومال وبإقليم دارفور بالسودان، وبانغولا وغيرها من الدول الإفريقية وبلبنان، حيث هاجر الكثير من السكان باتجاه الحدود السورية هروبا من القصف الإسرائيلي وخاصة بمنطقة الجنوب، مما سيؤدي إلى انخفاض الكثافة السكانية، وقبل اليوم وإبان الحرب الكونية الثانية فقد هاجر 30 مليون أوروبي بين دول القارة، تلك هي نتائج الحروب المدمرة والسياسات المجحفة، فتعمر مواطن وتجلى مواطن أخرى من سكانها.

**المحاضرة العاشرة**

**كثافة السكان**

تعتبر كثافة السكان على أنها مجرد نسبة بين عدد ما من السكان ومساحة معينة من الأرض، غير أن المدلول الجغرافي لهذه الكثافة البسيطة محدود القيمة من الناحية العلمية، إذ قد تكون هذه البقعة أو هذه المساحة ليست كلها ذات أهمية اقتصادية واحدة، فقد يكون بعضها مستغلا والبعض الآخر غير مستغل، ويتوقف ذلك –بالطبع- على مدى وجود عوائق تحول دون استغلال الموارد الطبيعية.

وإذا كانت كثافة السكان تعتبر معيارا لاستجابة الإنسان للبيئة التي يعيش فيها ومدى التفاعل فيما بينها، كما أنها مقياس لدرجة تشبع بقعة ما بسكانها، إلى جانب إمكانية استخدامها في قياس مستوى معيشة السكان، لهذا السبب عمل الباحثون في هذه المسألة حتى توصلوا إلى أنواع أربعة للكثافة وهي :

**أولا : الكثافة الحسابية :** وهي الكثافة البسيطة المعروفة وهي نسبة = عدد السكان إلى مساحة الأرض التي يعيشون فوقها بصرف النظر عن الإمكانيات الاقتصادية لهذه الأرض، وقدرتها الإنتاجية وبصرف النظر عن نمط الاستغلال الاقتصادي.

**ثانيا : الكثافة الفزيولوجية :** وهي نسبة عدد السكان إلى الأرض المستغلة اقتصاديا، ومعنى هذا أننا استبعدنا في هذه الكثافة الأراضي الصحراوية وأراضي البور، وبصورة عامل كل الأراضي التي لا تستغل أو التي لا يمكن استغلالها.

**ثالثا : الكثافة الزراعية :** ويستخدم هذا النوع من الكثافة عادة في البلاد الزراعية، وتحسب هذه الكثافة بنسبة عدد السكان المشتغلين في الزراعة وحدهم إلى مساحة الأراضي الزراعية دون غيرها من أجل معرفة نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والدخل الوطني، حيث تأخذ هذه الكثافة من الاعتبار وظيفة السكان فضلا عن وظيفة الأرض، غير أن هذه الأنواع الثلاثة السابقة من الكثافات مازالت عاجزة عن أن تمدنا بمقياس إحصائي دقيق للعلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، لهذا السبب حاول بعض الباحثين ابتكار نوعا رابعا من الكثافة، وهي الكثافة الاقتصادية العامة.

**رابعا : الكثافة الاقتصادية العامة :** وهي قسمة عدد السكان في وحدة مساحية معينة على مجموع الدخل الأهلي في تلك الوحدة المساحية، وعلى الرغم من عدم توفر البيانات في كثير من الأحيان إلا أن هذا النوع من الكثافة يبين الدرجة التي بلغها الإنسان في استغلال بيئته، كما يبين مقدار استجابة هذه البيئة للإنسان متمثلة في الدخل الأهلي، وقد استخدم العالم (كارسو ندرز) هذا النوع من الكثافة لقياس العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، فعندما يأخذ دخل الفرد بالزيادة يكون دليلا على أن القطر في وضعية سكانية جيدة، وأنه ما يزال بحاجة إلى زيادة عدد سكانه كي يستغلوا موارده الطبيعية، كما هو الشأن بالنسبة لأستراليا والأرجنتين والبرازيل التي تتوفر على مساحات زراعية هائلة.

**المحاضرة الحادي عشر**

**5 – الهجرة :**

تعرف الهجرة بأنها حركة انتقال السكان من أرض تدعى (مكان الأصل) إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو الاستقبال، وما يرافق ذلك من تغيير في مكان الإقامة، وليس كل انتقال يمكن تسميته بالهجرة، فالبدو الرحل الذين ينتقلون باستمرار وكذلك السواح وطلبة العلم ليسو بمهاجرين، وعلى هذا الأساس فالمهاجرين يتميزون بسلوكات معينة، حيث ينوي الإنسان ترك وطنهُ بصورة نهائية أو على الأقل بصفة دائمة، إذن فالهجرة هي استعداد نفسي قبل أن يكون حركي، وبالتالي فالمواطن الذي يترك ريفه ويتجه صوب المدينة للاستقرار بها فهو مهاجر، إذن فالتحويلات التي تعرفها الاطارات بسبب العمل والتنقلات على أماكن معينة بهدف إنجاز عمل لا تدخل ضمن الهجرات،

أما النزوح فهو يختلف في الطبيعة المادية لأسبابه وسيكولوجيته كونه يتم تحت ظروف استثنائية واضطرارية كالزلازل والفيضانات والحروب المدمرة، فترغم جماعة كبيرة من الناس على تخطي الحدود والعيش في بلد آخر بصورة دائمة، ويتم النزوح بصورة جماعية لا فردية.

**أسباب ودوافع الهجرة الداخلية والخارجية :**

**أ – الهجرة الداخلية :** تختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الدولية أو الخارجية من عدة جوانب، بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافة قصيرة، فضلا على أن مشاكل الخروج والدخول من دولة إلى أخرى لا تعترض المهاجر داخليا، مثل الهجرة من الإقليم إلى إقليم آخر أو من ولاية إلى ولاية داخل الدولة الواحدة او الهجرة من الريف باتجاه المدن

**اسباب الهجرة الداخلية :**

**أ – حجم الدولة :** كلما كانت الدولة شاسعة المساحة متعددة الأقاليم، متباينة في جغرافيتها كلما وزاد حجم الهجرات الداخلية في الدولة، وخير دليل على ذلك الهجرات الداخلية في الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية في أبرز الهجرات الداخلية التي شهدها العالم في العصر الحديث، أما الحجم السكاني فلا يعتبر دافعا على الهجرة لأن الصين والهند لم تشهد هجرات داخلية.

**ب – المسافة** : تلعب المسافة دورا كبيرا في الهجرات الداخلية والخارجية على حد سواء، فبالإضافة إلى ما تحدده عوامل الطرد والجذب من تأثير في اتجاه تيارات الهجرة، فإن عامل المسافة يلعب دورا في تحديد هذا الاتجاه.

**جـ - الدفع الاقتصادي** : من الملاحظ بأن الهجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى داخل الدولة الواحدة يرتبط ارتباطا وثيقا بالموارد الاقتصادية المتوفرة في هذا الإقليم أو ذاك، غير أنه بات من المؤكد أن الهجرات الداخلية خلال السنوات الأخيرة أضحت واضحة من الأرياف باتجاه المدن،

**د – الدافع الديموغرافي :** ويكمن في الزيادة الطبيعية الناجمة عن بعض العادات والتقاليد، فمن الشائع لدى الهنود ألا يتزوج الرجل من بلدته أو قريته، وإنما من بلدة أخرى، وقد نجم عن ذلك اتساع حجم الهجرات الداخلية وربط بعض الباحثين بين ارتفاع نسبة الإنجاب في الريف وقلتها في المدن.

**هـ - الدافع السياسي للحكومات :** تعمل بعض الحكومات وفق خطة مدروسة على توجيه الهجرة نجو إقليم معين من خلال وضع برامج اقتصادية تطورية في هذا الإقليم أو ذاك، وقد نجح الاتحاد السوفيتي سابقا في تنظيم الهجرة إلى سيبيريا لتعميرها، في حين لم تنجح اندونيسيا في حمل بعض أبناء جزيرة جاوة على الهجرة إلى الجزر الأخرى،أما بالنسبة لسياسة الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بتشجيع الهجرة إلى الصحراء فقد نجحت إلى حد ما في هذا المسعى من خلال منح الأراضي عن طريق الامتياز للعديد من الشباب الراغب في الهجرة نجو الجنوب.

**الهجرة الخارجية (الدولية) :**

هي أن يعبر المهاجر أو جماعة من المهاجرين الحدود السياسية للوطن الأم باتجاه دولة أخرى، والهجرة الخارجية تتميز بطول المسافة التي يقطعها المهاجر والهجرة الدولية تكون على نوعين :

**أ – هجرة خارجية دائمة :** وفي هذه الحالة فإن المهاجر ينفصل انفصالا تاما عن وطنه الأم، ويسعى جاهدا للتأقلم مع طبيعة وتقاليد وعادات البلد المستقبل حتى وإن استغرق بعض الوقت.

**ب – هجرة خارجية مؤقتة :** وتتمثل في الأشخاص المهاجرين الذين يسعون إلى كسب المال من أجل تحسين ظروف معيشتهم، وبالتالي فإن هجرتهم قد تكون قصيرة أو طويلة الأمد، ولكن عودتهم إلى البلد الأصلي واردة ما في ذلك شك، ومهما كان نوع الهجرة سواء كانت دائمة أو مؤقتة فإن هناك دوافع أدت إلى حدوثها.

**دوافع الهجرة الخارجية** : الكثير من الباحثين يرجعون دوافع الهجرة إلى عدم رضا الأفراد عن أوضاعهم الاقتصادية، ولكن هناك دوافع نفسية أخرى كحب المغامرة والاضطلاع على العالم الآخر، كل هذه الدوافع تدفع الناس إلى الهجرة، وعموما فقد أمكن تلخيص هذه الدوافع في النقاط التالية :

**1 – اختلاف التوازن الاقتصادي القائم :** لقد كان للثورة الصناعية أثر بارز في هذا الاختلال، حيث أدت على هجرة الأوروبيين في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، لأن هؤلاء كانوا يعيشون على الموارد الزراعية البحتة، وبدخول هذه الثورة اتجهت الكثافة السكانية باتجاه مناطق التعدين والصناعة فكانت الهجرة من دول أخرى.

**2 – تأثير قوي للطرد والجذب :** تلعب قوى الطرد والجذب دورا في تشكيل نوع الهجرة وتحديد أحجامها واتجاه تياراتها، وتقف وراء هذه الأمور كلها دوافع اقتصادية وسياسية، فهجرة الأوروبيين والأفارقة والعرب باتجاه العالم الجديد تقف وراءها دوافع اقتصادية محضة، وعوامل الجذب تفوق بكثير عوامل الطرد وهناك أمثلة أخرى، فاكتشاف موارد جديدة يؤدي إلى جذب السكان أو هجرتهم إليها، كاكتشاف الذهب في غرب الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الحال بالنسبة لاكتشاف حقول النفط والبترول في الصحاري العربية، والذي أدى استقرار البدو وجذب العديد من اليد العاملة من مناطق أخرى، وعموما فإن حب المال والكسب حافز قوي للهجرة، كما أن هجرة الصينيين إلى جنوب شرقي آسيا تعود أساسا إلى العامل الاقتصادي، ولكن عوامل الطرد في هذه الحالة أقوى بكثير من عوامل الجذب بحكم الزيادة السكانية المفرطة والتي أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة.

**3 – الدوافع النفسية :** هناك دوافع نفسية تقف وراء الكثير من الهجرات الجماعية والفردية كالبحث عن حرية التعبير وحرية المعتقد، علاوة عن الاضطهادات السياسية التي تمارس ضد بعض الأشخاص، فالظروف السياسية التي أعقبت الثورة البلشفية عام 1917 م أدت إلى فرار حوالي 18000.00 مليون وثمانمائة ألف روسي، أما في النصف الثاني من القرن العشرين فإن الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والمحاكمات التعسفية قد أفضت إلى نفي العديد من الفلسطينيين خارج فلسطين وعدم السماح لهم بالدخول، وقد أوضحت إحصائيات هذه السنة بأن حوالي مليوني فلسطيني يعيشون خارج الوطن الأم.

**الحجم الكلي للهجرة وصافي الهجرة :** من أجل معرفة الحجم الكلي للهجرة وصافيها هناك ثلاثة مصادر أساسية لبيانات الهجرة وهي : 1 – التعداد، 2 – سجل السكان، 3 – المسح بالعينة .

ومن أجل معرفة الحجم الكلي للهجرة فلابد من معرفة عدد المهاجرين الداخلين إلى المنطقة وعدد الخارجين منها وعدد السكان الإجمالي لنفس المنطقة، وهذه العناصر الثلاثة لابد من توافرها من أجل معرفة معدل الهجرة الكلية والتي يمكن صياغتها كالتالي :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| معدل الهجرة الكلية = | عدد المهاجرين إلى المنطقة + عدد المهاجرين من المنطقة | × 100 |
| جملة عدد سكان المنطقة |

أما إذا أردنا معرفة معدل المهاجرين الداخلين إلى المنطقة فقط أو ما نسميها بمعدل الهجرة الوافدة فيمكن صياغتها بالطريقة الآتية :

 عدد المهاجرين إلى المنطقة

معدل الهجرة الوافدة = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ 100 x

 جملة عدد سكان المنطقة

أما إذا أردنا معرفة معدل المهاجرين الخارجين من المنطقة فقط أو ما نسميها بمعدل الهجرة المغادرة فيمكن صياغتها بالطريقة الآتية :

 عدد المهاجرين من المنطقة

معدل الهجرة المغادرة = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ 100 x

 جملة عدد سكان المنطقة

أما معدل صافي الهجرة فيمكن الوصول إليه عن طريق الصيغة الآتية :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| معدل صافي الهجرة = | عدد المهاجرين إلى المنطقة - عدد المهاجرين من المنطقة | × 100 |
| جملة عدد سكان المنطقة |

بعد معرفة حجم الهجرة وصافيها لابد من التعرض إلى الطرق المتبعة في قياس الهجرة، وقد أجمع الباحثون على أن هناك طريقتين :

**التيارات الكبرى للهجرة الخارجية في العصر الحديث :**

ويمكن أن نحصر الهجرات الخارجية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث فيما يلي :

**أ – الهجرات الأوروبية فيما وراء البحار :** يعد تعمير الأوروبيين للقارات الأخرى أعظم الهجرات البشرية في التاريخ، فبعد اكتشاف العالم الجديد ومنذ بداية القرن السادس عشر ترك أكثر من 60 مليون أوروبي أوطانهم بل قارتهم، ليبحثوا عن وطن جديد يستقرون فيه، وقد استقر معظمهم في الأوطان الجديدة، وأصبحت ذريتهم تمثل أغلبية سكانه في بعض مناطق العالم تفوق أوروبا في مساحتها، وكان المغامرون الأوائل من الأسبان والبرتغاليين والهولنديين والإنجليز، وقدر عددهم باتجاه نصف الكرة الشمالي منذ مطلع القرن التاسع عشر نحو 75 مليونا، دخل منهم الولايات المتحدة الأمريكية نحو 30 مليونا

**2 – الهجرات الآسيوية :** في الواقع لم تسهم قارة آسيا رغم ضخامة عدد سكانها في الهجرة الدولية إلى القارات الأخرى إلا بأعداد ضئيلة، بحيث لا يتجاوز العدد 20 مليون شخصا، وكانت هذه الهجرات في منتصف القرن التاسع عشر، وأهم الدول المهاجر منها هي : الصين والهند والباكستان واليابان وكوريا.

أما الدول المستقبلة فهي الملايو، بورما، سيلان، فيتنام، اللاووس، كمبوديا، تايلاند، اندونيسيا، ولم تسهم الصين رم ثقلها السكاني حتى عام 1953 م، إلا بـ 11,7 مليون نسمة ومرد ذلك إلى كون الشعب الصيني شعب زراعي مرتبط بأرضه أشد الارتباط، أما من نزح منهم إلى أمريكا فلا يتجاوز ربع مليون مهاجر، وعلى أية حال ففي عام 1963 م قدر عدد الصينيين الذين يعيشون في خارج بلدهم بـ 20 مليون شخصا.

أما الهنود : فهي اقل هجرة من الصين إذا ما قورن بعدد سكان الهند، حيث قدر عددهم في العالم الجديد بـ 400 ألف مهاجر، وبين سنتي 1834 م و1937 م قدر عدد المهاجرين الهنود بـ 6 ملايين شخصا.

أما اليابانيون : فقد عرفوا تيارين للهجرة، فالتيار الأول توجه إلى دول آسيا أي إلى نفس القارة وقدر عددهم بـ 1,8 مليون مهاجر، أما التيار الثاني فقد توجه خارج آسيا وقدر عدده بـ 1,2 مليون مهاجر نصفهم في القارة الأمريكية، أما بالنسبة للقارة الآسيوية كقارة مستقبلة للمهاجرين فليست هناك هجرة تذكر سوى هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة والتي بدأت في شكل موجات أو مراحل يمكن تلخيصها في الآتي :

**- المرحلة الأولى :** من سنة 1882 – 1903 م وبلغ عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين 25 ألف شخص أغلبهم من روسيا.

**- المرحلة الثانية :** من سنة 1904 – 1913 م وبلغ عددهم 40 ألف مهاجر وأغلبهم من روسيا أيضا.

**- المرحلة الثالثة :** من سنة 1919 – 1923 م وبلغ عددهم 25 ألف مهاجر جاؤوا من أوروبا الشرقية.

**- المرحلة الرابعة :** وقد بدأت مع الانتداب البريطاني أي من سنة 1924 – 1931 م وهي من أخطر المراحل، وتعتبر مقدمة لقيام دويلة إسرائيل، وقد بلغ عددهم 81 ألف مهاجرا أسسوا أكثر من 100 مستوطنة زراعية.

**- المرحلة الخامسة :** وتمتد ما بين سنتي 1932 – 1939 م، وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين 225 ألف مهاجرا وكلهم جاؤوا من ألمانيا نتيجة للحركة النازية.

**- المرحلة السادسة :** بعد ركود الهجرة اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية قامت دويلة إسرائيل في سنة 1948 م، فازداد شراهة اليهود للهجرة باتجاه فلسطين وبلغت 120 ألف مهاجرا، وفي سنة 1949 م بلغ عددهم 240 ألف مهاجر، وفي سنة 1950 م بلغ العدد 175 ألف مهاجرا وكانت بولندا إحدى المصادر الهامة للمهاجرين اليهود، حيث أسهمت بربع مليون مهاجر تليها رومانيا ثم العراق ثم اليمن، هذه هي أهم التيارات التي استقطبتها قارة آسيا وتحديدا فلسطين.

**المراجع باللغة العربية**

**1 – عباس فاضل السعودي:** دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف بالإسكندرية 1980 م

**2 – عبد الكريم اليافي :** في علم السكان، مطبعة جامعة دمشق 1966 م.

**3 – رولان بريسا :** التحليل السكاني،ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985 م.

**4 – بيار جورج :** جغرافية العالم الصناعية، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى 1972 م.

**5 – عبد الحميد زوزو :** الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 – 1939 م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985 م.

**6 – حليمي عبد القادر علي :** تطور مدينة الجزائر، رسالة ماجستير، مقدمة لمعهد الجغرافية بكلية الآداب، جامعة الجزائر 1971 م.

**7 – عمار بوحوش :** العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974 م.

**8 – فايزة محمد سالم :** مدن الدلتا، دراسة في عملية التحضر بين 1927 – 1960 م، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لقسم الجغرافيا، كلية

الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة 1974 م.

**9 – رياض إبراهيم السعدي :** الهجرة الداخلية للسكان في العراق بين 1947 – 1965 م،

رسالة دكتوراه منشورة، مطبعة السلام، بغداد 1976 م.

**10 – محمد عبد الرحمن الشرنوبي :**الهجرة من الريف إلى المدن الرئيسية بالجمهورية العربية المتحدة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة لقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة 1968 م.

**11 – دولت أحمد صادق:** الأسس الديموغرافية لجغرافيا السكان، الأنجلو المصرية،

**وعبد الرحمن الشرنوبي :** القاهرة 1968 م.

**12 – صلاح الدين نامق :** مشكلة السكان في مصر، مقوماتها وتحدياتها الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة 1972 م.

**13 – عبد المجيد فراج :** الأسلوب الإحصائي، دار النهضة العربية، القاهرة 1969 م.

**14 – محمد محمود صفوت :** الإحصاءات الحيوية في الجمهورية العربية المتحدة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1967 م.

**15 – محمد السيد غلاب** السكان ديموغرافيا، وجغرافيا، الأنجلو المصرية، القاهرة **وصبحي عبد الحكيم :** 1963 م.

**16 – عباس فاضل السعدي :** محافظة بغداد، دراسة في جغرافية السكان، الجزء الأول من رسالة الدكتوراه (منشورة)، مطبعة الأزهر، بغداد 1976 م.

**17 – محمد شفيق إسماعيل :** دراسات في جغرافية السكان، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة 1973 م.

**18 – العمالة والتنمية الاقتصادية :** إعداد مكتب العمل الدولي بجنيف، تعريب جمال البنا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1966 م.

**المراجع باللغة الفرنسية**

**1 – Abdellatif Benachenhou :** L’Exode rural en Algérie,ENAP, Alger 1979.

**2 – A. Bouisri and F. pradel** La population d’Algérie

**de Lamaze** d’après le **:** recensement de 1966 in (population) numéro spécial, Mars 1971, Paris, 1971, pp. 25-46.

**3 – Ageron Charles Robert :** Histoire de l’Algérie contemporaine 1830-1966 Presses Universitaires de France, Paris 1968.

**4 – Aldredge Hope T.** Population distribution and

**and Thomas D. S. :** economic growth in United States :

1870-1950. Demographic Analysis and Interrelations, Vol. 3, Philadelphia, 1964.

**5 – David Kingsley :** The urbanization of the Human

population scientific American, 213

(2, 1965) pp. 41-53.

**6 – Faiza Med. Salem :**  Population changes in the Nil Delta,

1927-60 thesis of M.A

(Inpublished) presented to University Bristol, England 1968.

**7 – G. Bugeaud :**  Les constructeurs de la France d’autre mer édition Correa, Paris 1964.

**8 – George J. Demko** Population Geography : A Readers,

**and others :** Megraw-Hill Book company New York, London, Mexico, Sidney 1970.

**9 – M.M Chabane Ali**  Analyse Démographique

**El-Kamal :** état civil naissance 1964 et 1965 en

Algérie. Ministère d’état charge des finances et du plan, direction générale du plan et des études économiques.

**10 – Sari Djilali :**  Problème démographique Algérienne. Revue Maghrib Machvik, No 63 Paris, 1974 pp.32-41.

**11- United Nations :** Department of economic and social affairs, demographic aspects of Man Power, Sex and Age pattern of participation in economic activities, Report 1st/50A/SERA/33. population studies, No 33, New York 1956.

12 – Gouvernement général de l’Algérie (G.G.A), Recensement de la population (R.P) 1936, 1948, 1954, 1960.

13 – République Algérienne démocratique et population (R.A.D.P). Commissariat national de recensement de la population (C.N.R.P). Recensement de la population 1966.

14 – Gouvernement général de l’Algérie. Annuaire Statistique d’Algérie (A.S.A) 1937, 1948-49, 1954-1955.

15 – République Algérienne Démocratique et Populaire (R.A.D.P)

 - Annuaire Statistique d’Algérie (A.S.A) 1966, 1970, 1974.

 - Tableaux d’économie Algérienne, 1970.

1. الدخل القومي أو الوطني كلمتان لهما معنى واحد، هناك بعض البلدان تستعمل كلمة (القومي) كما هو الحال بالنسبة لدول الشرق الأوسط، وهناك بعض البلدان تستعمل (الوطني) كما هو الحال بالنسبة للجزائر مثلا. [↑](#footnote-ref-2)
2. **التندرا** : وهي تربة المناطق الباردة تشكل %4 من مساحة اليابس، تسودها نباتات طحلبية على الأغلب. [↑](#footnote-ref-3)
3. **البودزولية** : وأصل هذه الكلمة روسي وتعني ترجمتها تربة تحت رماد، وهي أكثر انتشارا في الاتحاد السوفيتي سابقا وتشكل %50 من أراضيه. [↑](#footnote-ref-4)
4. **اللانترايت** : وهي تربة المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، المتوسط الحراري 025 – 20 مئوية والأمطار 1500 ملم/سنويا، وهذه التربة ناتجة عن عمليات االتجوية الداخلية. [↑](#footnote-ref-5)
5. (4) **اللويس** : وهي عبارة عن تربة ناتجة عن ترسبات ريحية في المناطق الجافة وقوامها غباري غريني، تكونت في عصر البلايستوسين. [↑](#footnote-ref-6)
6. (5) **الطفلية** : وهي تتبع في التصنيف الدولي الخاص بمنظمة الفاو (المنظمة العالمية للتغذية والزراعية) إلى مجموعة الترب الطميية وهي الترب الحديثة التكون. [↑](#footnote-ref-7)